إستراتيجية النهوض بالقطاع المالي FSRS

مُذكرة بشأن السياسات المالية والإقتصادية

- التي تمت الموافقة عليهما بموجب قرار مجلس الوزراء رقم - ٣ - تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠

استراتيجيّة النهوض بالقطاع المالي (FSRS)

إنّ النهوض بالقطاع المالي هو بالغ الأهمية لتحقيق مجموعة إصلاحات من شأنها استعادة الثقة وتهيئة الظروف للتعافي الاقتصادي

يتطلّب القطاع المالي إعادة رسملة وإعادة هيكلة كبيرة، ما سيؤدي إلى تقليص حجم هذا القطاع. لقد أدى الركود الاقتصادي العميق وتدهور سعر الصرف وانكشاف ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان، إضافة الحاجة الى إعادة هيكلة الديون السياديّة، الى ضرر كبير في القطاع المالي.

إنّ التخلف عن سداد الديون السيادية جاء نتيجة سياسات مالية غير منتظمة على مدى سنوات عديدة ، في حين أنّ الخسائر الضخمة التي تكبّدها مصرف لبنان هي نتيجة قيامة بعمليات مالية هدفت إلى جذب تدفقات رأس المال للحفاظ على سعر الصرف الثابت المُبالغ في قيمته ولتمويل العجز في الموازنة. وقد تؤدي محافظ القروض الخاصّة بالمصارف التجارية أيضًا إلى خسائر إضافية، ولكن من الصعب تحديد قيمتها في هذه المرحلة. وبالتالي، ستخضع هذه الخسائر المحتملة لتقدير متحفظ في عملية إعادة الهيكلة، إلى أن يتم إجراء مراجعة جودة الأصول (AQR) من قبل جهاز رقابي، لجنة الرقابة على المصارف (BCC)، بمساعدة شركات الدولية المرموقة. ويُقدّر حالياً إجمالي خسائر القطاع المصرفي ما يزيد عن /٧٠/ مليار دولار أمريكي.

بدايةً، يجب علينا الإعتراف بهذه الخسائر بهدف التخلّص من عنصر الشكّ الذي يَحوم حول الاقتصاد، وعلينا تطبيق إستراتيجيّة النهوض بالقطاع المصرفي بالوقت المُناسب وذلك بالاستناد الى الركائز والمبادئ التالية:

١. ركائز استراتيجيّة النهوض بالقطاع المالي (FSRS):

- حل الترابط بين ميزانيات المصارف التجارية ـ الديون السيادية ـ ميزانية مصرف لبنان.
- إعادة رَسملة مصرف لبنان وتحسين عملية إعداد تقاريره الماليّة لإعادة بناء الثقة.

٥) إعادة هيكلة ورسملة المصارف التجارية القابلة للاستمرار، وذلك من خلال جلب رأس المال جديد بعد استيعاب الخسائر القائمة.

٢. مبادئ استراتيجيّة النهوض بالقطاع المالي (FSRS):

- الشفافيّة المُطلقة خلال تطبيق الاستراتيجيّة.
- احترام تراتبية الحقوق/المطالب عند إستيعاب الخسائر، أولاً، عن طريق إلغاء رأسمال حاملي الأسهم وسندات الديون الثانويّة ومن ثمّ ودائع الأطراف ذات الصلة.
- حماية صغار المودعين الى اقصى حد ممكن في كل مصرف قابل للإستمرار وذلك تبعا للتقييم الرقابي. ولهذه الغاية , سيتمّ وضع ادنى لحماية مُوحّدة، تنطبق على جميع ودائع المودع الواحد في أيّ من المصارف التي تعتبر قابلة للاستمرار. ولن تستفيد من هذه الحماية اي زيادات طرأت على رصيد المودع بعد تاريخ ٣١ آذار ٢٠٢٢.
- حلّ المصارف التي تُعتبر غير قابلة للاستمرار بما يتماشى مع القانون الطارئ لإعادة هيكلة المصارف الذي سيُقرّه مجلس النواب والذي من المرجح أن يؤدي الى أن يحصل المودعون في هذه المصارف على مبالغ من ودائعهم دون الحد الأدنى الذي تمّ ذكره أعلاه.
- ينبغي ألا يستخدم دعم الحكومة إلا إذا كان متسقاً مع القدرة على تحمّل الديون لإعادة رسملة مصرف لبنان الذي يستفيد منه جميع المودعين.

تطبيق استراتيجية النهوض بالقطاع المالي (FSRS)

في المرحلة التمهيديّة للعملية،

١) سيتّم إلغاء تعدديّة أسعار الصرف الرسميّة بحيث يكون هناك سعر صرف رسمي واحد فقط، يتمّ تحديده على منصة صيرفة، لحينه ستكون منصة صيرفة قد تحولت إلى منصة تداول اساسيه واحدة لعمليات القطع.

٢) سيتوجب وضع مجموعة من الافتراضات حول طريقة إعادة هيكلة سندات اليوروبوند. في حين أن المعايير الدقيقة لهذه العملية يرجح ان تكون غير معروفة ، فمن المهم أن تتعامل الحكومة مع حاملي السندات لتكون قادرة على وضع فرضيات معقولة.

٣) سيتّم تعديل قانون السرية المصرفية بحيث يتم تمكين لجنة الرقابة على المصارف و/أو شركات التدقيق من التحقّق من بنية ودائع المصارف لغرض مُعايرة مقاييس التعامل مع لكل مصرف على حدة.

في الخطوة الأولى، سوف نُعيد تكوين رأسمال مصرف لبنان. وفي هذا الإطار، تشير التقديرات التي أجريناها الى ضخامة رأس المال السلبي المتراكم في مصرف لبنان حيث يزيد عن /٦٠/ مليار دولار أميركي، غير أن القيمة الحقيقية بحاجة الى المزيد من التدقيق.

- بهدف التأكّد من احتياجات رأس المال، نعمل حالياً على إجراء تدقيق خاصّ لميزانية مصرف لبنان، سيتمّ على مرحلتين، تنتهي المرحلة الأولى المتعلقة بالتدقيق في صافي احتياطات النقد الاجنبي في نهاية شهر أيار على أن تنتهي المرحلة الثانية (التدقيق بالكامل) بحلول نهاية شهر تموز ٢٠٢٢. وحرصا منا على الشفافية,نلتزم بإكمال ونشر الملخص التنفيذي لهذا التدقيق في هذا التاريخ.

- بناءً على نتائج هذا التدقيق الخاص، سوف نلغي بدايةً، جزءا كبيرا من التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية تجاه المصارف وذلك لتخفيض العجز في رأسمال مصرف لبنان واغلاق صافي مركز النقد الاجنبي المفتوح للمصرف (Net Open FX position).

- تنطوي هذه الاستراتيجية أيضاً على إعادة رسملة جزئية لمصرف لبنان بسندات سيادية قدرها /٢,٥/ مليار دولار أميركي يمكن زيادتها إذا إتسق ذلك مع قدرة الدولة على تحمّل الديون. أمّا ما تبقى من الخسائر السلبية في رأس المال فسوف تُلغى تدريجياً على مدى ٥ سنوات.

في الخطوة الثانية، سيتم إعادة رسملة المصارف القابلة للاستمرار، بالتوازي مع حلّ المصارف غير القابلة للاستمرار. سيتطلب ذلك مساهمات كبيرة من قبل مساهمي المصارف والدائنين من غير أصحاب الودائع. ومع ذلك، لن يكون هذا كافياً لإعادة النظام المصرفي الى حالته الصحية نظرًا

لحجم الخسائر. كما ونظرا لعدم وجود خيارات أخرى , فسوف يستلزم الأمر، مساهمات من قبل كبار المودعين.

وفي هذا الإطار، ترتكز إستراتيجيّتنا على المراحل التالية:

- *تحديد حجم إحتياجات إعادة رسملة* المصارف كل على حدة وإعادة صياغة ميزانياتها. نعمل على إجراء تقييما لخسائر كل مصرف على حدة وتحليلا لبنية الودائع وهيكلية الودائع لأكبر /١٤/ مصرفاً (ما يمثّل ٨٣ % من الأصول) سوف تجريه لجنة الرقابة على المصارف بمُساعدة شركات دولية مرموقة، تشمل مشاركة مراقبة من الخارج. سوف ينجز هذا التقييم بحلول نهاية أيلول ٢٠٢٢.

- *إعادة رسملة داخلية كاملة للمصارف*. وهذا يعني ضمناً، فيما يتعلق بالودائع التي تتخطى الحدّ الأدنى المُستفيد من الحماية، إما تحويلها الى أسهم (Bail-in) (من خلال حذف جزء منها أو التحويل إلى أسهم) و/أو تحويل ودائع العملات الأجنبية الى الليرة اللبنانية بأسعار صرف ليست تبعاً لسعر صرف سوق القطع.

- *ضخّ رأس مال جديد في المصارف القابلة للاستمرار* – سنطلب من المساهمين السابقين أو الجدد أو كليهما الالتزام بضخّ رأس مال جديد في المصارف التي اعتبرتها لجنة الرقابة على المصارف قابلة للاستمرار، وذلك بناءً على التحليل الإستشرافي لخطط عمل هذه المصارف بعد إعادة الرسملة الداخلية. وفي هذا الصدد، سيتمّ الاتفاق على خطط لإعادة الرسملة موثوقة ومحددة بإطار زمني على وجه السرعة لاستعادة الحد الأدنى من كفاية رأس المال.

- *حل كافة المصارف غير القابلة للاستمرار* من خلال الاجراءات الفورية التي سوف تطبق بمقتضى القانون الطارىء لإعادة هيكلة المصارف وذلك في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢.

- *ولأغراض تتعلّق بالسيولة*، من الممكن أن يتم إعادة الودائع المُتبقية في المصارف القابلة للاستمرار، بالدولار الأمريكي و/أو الليرة اللبنانية على سعر السوق، وسيتاح سحب هذه الودائع وفقا للحدود التي يفرضها قانون وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقديّة.

في الخطوة الأخيرة، نلتزم بتعزيز الإطار التنظيمي الكامل للقطاع المصرفي من خلال مراجعة التشريعات المصرفية الأساسية، وأطر الرقابة وإتخاذ القرارات وتأمين الودائع. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنقوم بما يلي:

- تعزيز المهام /الصلاحيات والحوكمة والوصول الى المعلومات والحماية القانونية، واستقلالية ومساءلة لجنة الرقابة على المصارف وزيادة كفاءتها من حيث التدخلات المبكرة، وذلك بحلول شهر ايلول ٢٠٢٣.
- الإصلاح الشامل لنظام اتخاذ القرار حتى يتماشى مع أهم خصائص النُظم الفعّالة لاتخاذ القرار والمعتمدة لدى مجلس تحقيق الاستقرار المالي (FSB)، وذلك بحلول شهر كانون الأول ٢٠٢٣.
- مواءمة برامج تأمين الودائع مع اهم الأسس و المبادئ الخاصة بالنظم الفعالة للتأمين على الودائع، وذلك بحلول شهر كانون الأول ٢٠٢٣.

مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية

أ. المشهد العام

١. **إن سوء الأوضاع الاقتصادية على مدى السنوات الماضية قد أزاح الستار عن أزمة لم تشهدها البلاد من قبل في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي وقعت في أكتوبر ٢٠١٩.** فالعجز الضخم المزدوج (في الميزان الجاري كما في المالية العامة) الذي استمر لفترة طويلة، إلى جانب الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد، وغياب مؤسسات قوية، كل ذلك تسبب في تفاقم أزمة ميزان المدفوعات. اندلعت شرارة الأزمة بسبب السحوبات الكبيرة من الودائع ، وما أعقب ذلك من تَخَلُّف الدولة عن سداد استحقاق سندات اليورو بوند. وقد ازدادت الازمة تدهورا تحت وطأة تداعيات وباء كوفيد١٩ والانفجار الضخم الذي ضرب مرفأ بيروت، الأمر الذي أسفر عن انهيار الاقتصاد، وسوء الأحوال الاجتماعية، واشتداد الفقر.

٢. **إن المنعطف الحالي يتطلب حزمة تدابير صارمة تتميز بالتسلسل الجيد بغية استقرار الاقتصاد وإرساء أسس النمو القوي والمتوازن.** وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، صممنا برنامجا اقتصاديا طموحا يتضمن ما يأتي:

ب. البرنامج الاقتصادي

٣. يتمثل الهدف الأساسي لخطة الإصلاح في تعزيز النمو الاقتصادي، وخَلق الوظائف لاسيما للشباب اللبناني الوافد إلى سوق العمل ، ومن ثم تخفيض معدلات الفقر، و تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان في قطاعات الصحة والتعليم، والطاقة على أن تكون هذه القطاعات على رأس الأولويات الحكومية. ينبغي أن يهيئ برنامج التصحيح الاقتصادي البيئة الملائمة التي تُشَجِّع القطاع الخاص على الاستثمار وتساهم في ازدهاره، وتساعد على تسريع وتيرة النمو. وانطلاقا من هذا التوجه، سوف تعمل الحكومة على تحسين بيئة الأعمال، تُأمِّن فرصاً متكافئة لتحفيز الاستثمار.

٤. من هنا، سوف ينصب التركيز على تعزيز الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، مع التشديد على اقتصاد المعرفة باعتباره من العوامل القوية المحركة للنمو. وسوف تتولى الحكومة تهيئة المناخ التنظيمي المناسب فضلا عن رسم السياسات الداعمة لازدهار النشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الخدمات المالية الرقمية، وتدعيم إطار الملكية الفكرية، وتوفير خدمات إنترنت منخفض التكلفة وعالي السرعة، وزيادة التغذية بالطاقة الكهربائية، كل ذلك من شأنه المساعدة على بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار.

٥. ومع أن لبنان عانى في الآونة الأخيرة من تقلُّص رأس المال البشري، فإن الفرصة ما تزال سانحة أمام النمو الاقتصادي للاعتماد على منبع ضخم لا ينضب من المواهب، علاوة على احتمال انعكاس تيار هجرة العقول عند تحسن الأوضاع الاقتصادية. وفي سبيل التأكيد على أن النمو يتَّسم بالشمولية والمساواة، هناك تدابير تم التركيز عليها ومنها وجود شبكة الأمان الاجتماعي الشاملة المصممة بإحكام، وكذلك تمكين المرأة. فالمرأة اللبنانية تخطّت كافة العقبات أمام تحصيل المؤهلات العلمية، ومع ذلك تظل مشاركة المرأة في سوق العمل محدودة. ومع أن المساواة بين الجنسين تبدو واجبا أخلاقيا، إلا أنها محورية للنمو الاقتصادي الشامل.

سياسة المالية العامة واستدامة الدين

٦. **إن استعادة الملاءة المالية تعد أولوية مُلحة لتعزيز الثقة في الدولة وتقديم الخدمات الحيوية العامة.** بعد سنوات عديدة من العجز الكبير، و ضعف الإيرادات، والهدر والافراط في الإنفاق، وتضخم الدين العام

إلى مستويات غير مستدامة، وقد أصبح جزء منه الآن ضمن المتأخرات على الحكومة بعد عجزها عن السداد. في أعقاب الأزمة، انهارت الإيرادات المالية، وأدت موارد التمويل المحدودة إلى انكماش حاد في الإنفاق، وإدارة عامة تكاد لا تؤدي أبسط مهامها. وسوف يستدعي ذلك بذل جهود لا يستهان بها على مدى سنوات عديدة لاستعادة استدامة الدين وخلق حيز مالي للإنفاق في المجالات ذات الأولوية التي تشتد الحاجة إليها كالحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والبنية التحتية.

٧. **على المدى القصير، تنصب جهودنا فيما يتعلق بالمالية العامة على معالجة الوضع الطارئ والناتج عن الأزمة المتشعبة، كما واحتواء مكامن الخلل .** وفي هذا الصدد، فإن الموازنة التي تم اعتمادها مؤخرًا لعام ٢٠٢٢ (***إجراء سابق***) تسمح بارتفاع العجز المالي إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الإنفاق الاجتماعي الأكثر أهمية وتخفيف العبء عن الفئات الأكثر ضعفاً والبدء في معالجة الأثر الاجتماعي للأزمة على السكان. ومن شأنها أيضاً المساهمة بالتعافي الجزئي في جانب الموارد البشرية وغيرها من النفقات التي تآكلت بشكل كبير في العامين الماضيين بسبب تفاقم التضخم. وعلى وجه الخصوص، فقد كانت هناك ضرورة لزيادة الرواتب عن طريق تخصيص المنح الاجتماعية لاستئناف الخدمات العامة التي كانت على وشك الانهيار رغم أن ذلك الإجراء لم يقطع شوطاً طويلاً في درء التدهور الحاد في رواتب القطاع العام. وستركز جهودنا المتعلقة بالإيرادات على إعادة بناء قدرة تحصيل الضرائب ورسوم الجمارك من خلال تعزيز الإدارة وتحسين الامتثال الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم التعرفة الجمركية على الواردات بسعر الصرف الرسمي الموحد الجديد وسنضيف عدة رسوم أخرى. يُغَطّى العجز المستهدف في موازنة الدولة من التمويل المتاح خارجياً، وسنبتعد عن التمويل المحلي نظراً لمواطن الضعف الحالية وهشاشة القطاع المصرفي.

٨. **و على المديَيْن المتوسط والطويل، تستهدف استراتيجيتنا المالية وضع الدين على مسار تراجعي من خلال إدخال تعديلات مالية تدريجية تصحبُها إصلاحات دائمة واستراتيجية لإعادة هيكلة الديون (انظر الفقرات ١١ و ١٢).** لقد اتفقنا، ووافقنا على استراتيجية متوسطة الأجل للمالية العامة واستدامة الدين ***(إجراء سابق)*** من شأنها إفساح المجال لزيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي والبنية التحتية مع ضمان الاستدامة المالية. سيستهدف البرنامج إجراء تعديلات تراكمية في الرصيد الأولي يبلغ حوالي [٦] في المائة من إجمالي الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي بنسبة [١] في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٦، بما يتسق مع القدرة على تحمل الدين والتمويل الخارجي المتاح. سيُحقق هذا التعديل توازناً مناسباً بين حاجة لبنان إلى تعزيز ماليته العامة ومساهمات الدائنين عن طريق عملية إعادة هيكلة الدين. وفي الوقت ذاته، سيفسح مجالاً للإنفاق الضروري ذي الأولوية على البرامج الاجتماعية المستهدفة، وإعادة إعمار مرفأ بيروت وتنميته. وتحقيقا لهذه الغاية، سيوافق مجلس النواب على موازنة ٢٠٢٣ والإطار المالي متوسط المدى للفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥ بما يتفق مع أهداف البرنامج (***المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية*** **كانون الاول٢٠٢٢**).

٩. **نهدف إلى تحقيق هذا التعديل من خلال مجموعة من تدابير النفقات والإيرادات:**

- ستكون تدابير *إدارة الإيرادات* حاسمة لتحسين الامتثال وضبط أوضاع المالية العامة. ويشمل ذلك: ١) إنشاء وحدة لكبار المدينين لاسترداد متأخرات الضرائب؛ ٢) إعادة إطلاق دائرة كبار المكلفين بموجب معايير جديدة للأهلية؛ ٣) إدراج ضريبة القيمة المضافة على كبار المكلفين في الدائرة؛ ٤) إطلاق برنامج تقسيط سداد الضريبة مصمم بعناية لجميع المكلفين (***المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية كانون الاول ٢٠٢٢***)؛ ٥) تعزيز برنامج التدقيق الجمركي اللاحق لكبار المكلفين والمكلفين ذوي الخطورة؛ ٦) دمج مديرية ضريبة القيمة المضافة والإيرادات وإعداد وتنفيذ برنامج مشغل اقتصادي معتمد للأغراض الجمركية، وبرنامج النافذة الواحدة بقيادة الجمارك؛ ٧) إعداد برنامج جمارك مؤقتة قوية لمرفأ بيروت.

- ستركز *تدابير السياسة الضريبية* على توسعة القاعدة الضريبية وزيادة الرسوم تدريجياً، بما في ذلك: ١) ترشيق حوافز ضريبة الدخل وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة (التي سيتم إدراجها في موازنة عام ٢٠٢٣)،

٢) زيادة معدلات الضريبة الانتقائية على المشروبات الكحولية والمشروبات السكّرية وأصناف من السيارات (سيتم تضمينها في موازنة ٢٠٢٣)، ٣) الزيادة التدريجية للنسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة من ١١ إلى ١٥ في المائة على مدى عامين، ٤) تعزيز ضريبة العقارات والممتلكات المبنية، ٥) معالجة الانتهاكات والتعديات على *ضرائب الدولة* (؟؟؟)، ٥) إصلاح سياسات التعرفة الجمركية. ولإجراء تشخيص ضريبي شامل وتحديد التدابير الإضافية الممكنة للإيرادات، طلبنا مساعدة فنية من الصندوق، وستفيدنا نتائجها في إعداد موازنة ٢٠٢٣ ووضع إطار مالي متوسط الأجل.

- *مراجعة نظام* الإنفاق العام ستساعد على تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق وتحديد السبل الممكنة لبيان أولويات الإنفاق وتبسيطها. سنبدأ سلسلة متعاقبة من المراجعات المركّزة، بهدف تناول الحكومة المركزية بأكملها على مدى فترة عامين. سنجري مراجعة مبكرة لموظفي الخدمات المدنية بالإضافة إلى حصر جميع المناصب الحكومية والعامة، والأجور، والأوصاف الوظيفية (**المعيار الهيكلي *مُستهدف بنهاية*** كانون الاول **٢٠٢٢**). سيساعدنا هذا في تحديد الفرص الممكنة لتحقيق الوفر من خلال مراجعة كل من المستويات والمهارات، بما يتوافق مع التقديم الفعّال للخدمات العامة (**المعيار الهيكلي *مُستهدف بنهاية* حزيران ٢٠٢٣**). بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بمراجعة أنظمة المعاش والتقاعد لموظفي القطاع العام والقطاع الخاص (**المعيار الهيكلي *مُستهدف بنهاية حزيران* ٢٠٢٣**).

١٠. **لتعزيز مصداقية الإصلاح في القطاع العام، نلتزم بإجراء إصلاحات واسعة النطاق لإدارة المالية العامة.** على وجه الخصوص، تتناول خطتنا ما يلي:

- *اعتماد قانون حديث لإدارة المالية العامة (قانون نظام الموازنة) يتفق مع المعايير الدولية للممارسات المُثلى* ليحل محل قانون المحاسبة العمومية القديم لعام ١٩٦٣ وسيكون بمثابة خارطة طريق شاملة للإدارة المالية العامة (**المعيار الهيكلي *مُستهدف بنهاية ايلول* ٢٠٢٣**). سيتطلب القانون تنفيذ إطار مالي متوسط المدى يتوافق مع أهداف وغايات المالية العامة، وإدارة المخاطر المالية وإنجاز حساب الخزينة الموحد، والإدراج في الموازنة للأموال التي كانت تصرف من خارج الموازنة وإلغاء آلية السُلف النقدية. سيمهّد هذا القانون لإعداد موازنة مفصلة على المدى المتوسط .

- *إنشاء حساب الخزينة الموحد وتحسين الممارسات المعتمدة في إدارة السيولة.* سيتم توحيد جميع حسابات الحكومة المركزية في إطار حساب الخزينة الموحد (الحساب ٣٦)، وسيكون لوزارة المالية صلاحية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحسابات الأخرى المفتوحة من قبل المؤسسات العامة والبلديات. سيسهل قانون السرية المصرفية المُعدل هذه العملية، وسنقوم أيضًا بتعديل القانون ٨٩/٤٩ الذي يسمح حالياً للمؤسسات العامة والبلديات بفتح حسابات باسمها داخل مصرف لبنان.

- *معالجة متأخرات الإنفاق وتعزيز ضوابط الالتزام.* لطالما كانت متأخرات المدفوعات الحكومية مشكلة طويلة الأمد في لبنان، وأدت الأزمة الحالية ومحدودية مصادر التمويل إلى تراكمها بشكل بالغ. لتناول هذه المشكلة، سنقوم بإجراء تقدير دقيق ومراجعة للمتأخرات الحالية وإعداد خطة استراتيجية للتخلص منها ومراقبتها ***(المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية ايلول ٢٠٢٢)***. ولتجنب تكرار تراكم المتأخرات، سنعمل على تعزيز ضوابط الالتزام وربطها بالتخطيط النقدي، لضمان عدم إبرام العقود دون توفر مخصصات (غير) كافية.

- *تعزيز ممارسات إدارة الاستثمار العام* سيكون من الأهمية بمكان لتحقيق أقصى قدر من الاستيعاب والاستفادة من التوسع المتوقع في الاستثمارات التي دعمها مؤتمر سيدر (المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات). سنتأكد من أن قانون المشتريات الجديد الذي وافق عليه مجلس النواب في عام ٢٠٢٠، سيصبح نافذاً بالكامل ***(المعيار الهيكلي مُستهدف بنهاية ايلول ٢٠٢٢)***. سيتطلب ذلك الموافقة على جميع التشريعات الثانوية، وإنشاء منصة إلكترونية للمشتريات والنماذج القياسية للمزادات.

- *معالجة الفجوات الإحصائية* في البيانات بوزارة المالية. وفي هذا الصدد، سنلجأ إلى المساعدة الفنية من إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي بشأن تقارير إحصاءات مالية الحكومة.

الأهداف الرئيسية لإعادة هيكلة الدين

١١- حكومتنا ملتزمة باستدامة مسار الدين العام. عازمون على تقليل الدين العام إلى ما دون ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٢٦ وكذلك إلى ٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٣٣، وسيتحقق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات منها ضبط أوضاع المالية العامة (fiscal consolidation) ووضع سياسات تُعزز النمو وإصلاح المالية العامة لدينا وإعادة هيكلة الدين. سنقوم بتخفيض احتياجاتنا التمويلية الإجمالية إلى ما متوسطه ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢-٢٠٣٢ (وبما لا يزيد عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أي عام). ونظرا لعدم قدرة لبنان على الوصول إلى أسواق المال العالمية، سيكون جميع ما نحصل عليه من تمويل تقريبا من المصادر الدولية الرسمية.

١٢- تحقيق أهداف الدين العام لدينا تتطلب إعادة هيكلة سندات اليورو بوند، لذا تواصلنا مع الدائنين لبدء مناقشات إعادة الهيكلة بطريقة منظمة. وبالتشاور مع مستشارينا القانونيين والماليين، أعددنا استراتيجية لإعادة هيكلة الدين العام، أقرها مجلس الوزراء). كذلك نشرنا بيانات شاملة عن رصيد الدين الحكومي المستحق، ونظمنا اجتماعًا مع (لجنة الدائنين التي تُمثل كبار) حاملي السندات التجارية (بتاريخ × نيسان) لبدء مناقشة ضوابط إعادة الهيكلة وتقديم معلومات عن حالة الاقتصاد الكلي وبرنامج الإصلاح الحكومي.

إصلاحات المصرف المركزي والسياسة النقدية وسعر الصرف وتدابير إدارة تدفقات رأس المال (CFMs)

١٣- نُقر بأن نظام الصرف الحالي لم يَعُد مستدامًا، فقبل حدوث الأزمة، كان مصرف لبنان يستخدم عمليات مالية غير تقليدية لجذب التدفقات النقدية للداخل ودعم تثبيت سعر الصرف، وبصورة غير مباشرة، تمويل عجز الموازنة. وفي أعقاب خروج رأس المال والودائع الكبرى، نشأت ظاهرة تعدد أسعار الصرف، لتخسر العملة ٩٠ في المائة تقريبًا من قيمتها في السوق الموازية منذ تشرين الاول ٢٠١٩، الأمر الذي زاد من حدة التضخم ليصل معدّلُه إلى ثلاثة أرقام حاليًا (أي ما فوق الـ١٠٠٪). وفي ذات الوقت لم تسمح التسهيلات العديدة- المخصصة- الصادرة عن مصرف لبنان إلا بعدد محدود من المعاملات بنسب إهلاك منخفضة، في حين أدى دعم بعض الواردات إلى استنفاد حيّز كبير من الاحتياطات. أصبح النظام معقدا ومشوها بسبب تعددية أسعار الصرف وصار عُرضة لسوء الاستخدام نظرًا لافتقاره إلى الشفافية والوضوح. ولذا نُقر بالحاجة إلى إنشاء هيكل نقدي جديد لاستعادة الثقة وكبح جماح التضخم وانخفاض سعر الصرف، ووضع آلية شفافة تعتمد على السوق في تحديد أسعار الفائدة والصرف. وفي هذا الصدد، قمنا بتوحيد سعر الصرف للمعاملات المصرّح بها (**إجراء سابق**) بعد تحويل منصة "صيرفة" إلى منصة تداول ملائمة تجري من خلالها جميع المعاملات المصرّح بها ويُحدد سعر الصرف فيها على أساس يومي.

١٤- لتجنب استمرار خروج رأس المال، الأمر الذي أثقل كاهل المصارف وسعر الصرف بضغوط لا تُحتمل، يجب فرض تدابير مؤقتة لإدارة تدفقات رأس المال. اعتبارًا من ×نيسان_وطبقًا لقانون إدارة تدفق رأس المال الجديد، تعمل المصارف بموجب تدابير مؤقتة لإدارة رأس المال وتُطبق قيودا على سحب الودائع. سنُراقب عن كثب تطبيق تدابير إدارة تدفق رأس المال وسنتخذ الإجراءات الضرورية لتعديل القانون عند اللزوم. وعلى المدى القريب سنُبقي على تطبيق حدود لعمليات السحب النقدي ومعاملات خروج رأس المال ومدفوعات الحساب الجاري والتحويلات للخارج. وسيختلف تطبيق هذه التدابير كما يلزم على

مستوى المعاملات للحد من اضطراب نظام الدفع وضمان تنفيذ المعاملات الأساسية. ستستلزم هذه القيود إعادة نظر وتقييم تبعًا لتطور الظروف وسيكون تخفيفها التدريجي مرهونًا بتحسن ميزان المدفوعات والسلامة المالية للمصارف. وعلى وجه الخصوص، سيعتمد تقييم حدود سحب الودائع، على مستوى سيولة القطاع المالي تبعًا للتطورات المستقبلية بما يضمن إمكانية الالتزام بتلك الحدود بمرور الوقت.

١٥- سيُسمح بتحرّك سعر الصرف الرسمي وسيقتصر التدخل في سوق صرف العملات الأجنبية على الحد من التقلب الشديد في أسعار الصرف. سيعمل استمرار تطبيق تدابير إدارة تدفق رأس المال على تقليل الطلب على العملات الأجنبية ويُتيح سعر صرف متوازن مع قلة استخدام الاحتياطات الرسمية المحدودة. سنقوم بالحد من تدخلاتنا لتجنب اضطراب السوق دون الحؤول بتغيير اتجاهه. وسنواصل عمليات شراء العملة الأجنبية (بطريقة مُنظمة وشفافة) عندما تُتاح فرص لذلك لإعادة بناء احتياطاتنا تدريجيًا وصولًا إلى مستويات قوية. وخلال هذه الفترة الانتقالية، اذا تجاوز البيع التراكمي للعملات الأجنبية خلال خمسة أيام ١٠٠ مليون دولار أمريكي، سنعقد مشاورات مع صندوق النقد الدولي للوقوف على مدى لزوم إجراء تعديلات بالسياسة النقدية.

١٦- سنسترشد في سياستنا النقدية بمدى الحاجة إلى خفض التضخم بصورة مستمرة ودعم جهودنا الرامية لإعادة بناء الاحتياطي من العملات الأجنبية، وتحقيقًا لهذه الغاية، سنعمل على الحد من نمو احتياطي المال (reserve money) ولن نترك صافي الاحتياطات الدولية يهبط لما دون الحد الأدنى المُقرر في برنامجنا (جدول معايير الأداء الكمي ××). وفي ذات الوقت، سنُطبق سعرا جديدا ثابتا للفائدة لإدارة السيولة المتاحة للمصارف على المدى القصير وبالليرة اللبنانية.

١٧- لدعم مصرف لبنان في تحقيق أهداف سياسته النقدية، نحن بصدد إنهاء العمل بممارسة المصرف المركزي نهج تمويل عجز الموازنة. برنامجنا يتفادى أي تمويل آخر مباشر للموازنة من مصرف لبنان ***(معيار أداء مستمر)*** بوسائل منها مشتريات الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولية واستخدام تسهيلات السحب على المكشوف ودعم مدفوعات الفائدة.

١٨- يجب علينا اتخاذ التدابير الضرورية لرفع كفاءة حوكمة المصرف المركزي واستقلاليته الذاتية وتعزيز إطاره المؤسساتي. سنسترشد في إصلاحاتنا للمصرف بتقييم الضمانات الوقائية Fund's safeguards assessement)) المعتمدة لدى صندوق النقد التي ستجري قبل تموز ٢٠٢٢، وبناء على ذلك التقييم سنقوم بإعداد وتطبيق تشريع جديد للمصرف المركزي بنهاية آذار ٢٠٢٣ ***(المعيار الهيكلي لنهاية آ ٢٠٢٣)***. سنستهدف (١) منع مصرف لبنان من تمويل عجز الخزينة ، (٢) تعزيز الرقابة العامة على مصرف لبنان، (٣) تطبيق آليات صناعة قرار توافقية بالإدارة التنفيذية لمصرف لبنان، (٤) وتعزيز متطلبات تعيين إدارته وتدابير حماية موظفيه، (٥)، (٦) تعزيز الاستقلالية المؤسسية والمالية لمصرف لبنان، (٧) حصر اختصاصات مصرف لبنان بما يتماشى مع أفضل الممارسات (ومن ذلك الانسحاب من الأنشطة غير الأساسية)، (٨) وتعزيز الأحكام بشأن تضارب المصالح. كذلك سنقوم بفصل مصرف لبنان عن دوره الحالي في هيئة التحقيقات الخاصة، وهيئة الأسواق المالية، ولجنة التحقيق الخاصة، والمجلس الأعلى للمصارف. وفي سبيل ضمان سلامة واتساق المعايير والممارسات المحاسبية وتعزيز الشفافية، فإننا نخطط لقيام المجلس المركزي للمصرف باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS كإطارٍ لإعداد التقارير المالية في مصرف لبنان ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية كانون الاول ٢٠٢٢)***. أخيرًا، نُخطط لأن يُطبق المجلس المركزي لمصرف لبنان قواعد سلوك مهني متطورة (يجري إعدادها بالتشاور مع موظفي المصرف) تسري على جميع المسؤولين (من حاكم ونواب الحاكم وأعضاء مجلس الإدارة مستقبلًا) وموظفي المصرف ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية تموز ٢٠٢٢)***.

الحماية الاجتماعية

١٩- تتركز أولويتنا الحالية على دعم الفئات الأكثر ضعفًا الذين تأثروا بشدة بهذه الأزمة. تغطية البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (NPTP) لا تكفي لمعالجة ظاهرة الفقر الشديد التي تفاقمت جراء أزمات متعددة. نحن عازمون على مساعدة الأسر ومواصلة تعزيز وتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية، وتحقيقًا لهذه الغاية، نعرض التزاماتنا الفورية فيما يأتي:

أ- *تطبيق مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN)*، ضمن إطار شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ الممولة من البنك الدولي، أطلقنا بالفعل برنامج التحويلات النقدية لـ ١٥٠,٠٠٠ أسرة من الأسر الأشد فقرًا (من ٤٣,٠٠٠ حاليًا تستفيد من البرنامج الوطني الحالي لدعم الأسر الأكثر فقرًا) أو حوالي ٦٨٠,٠٠٠ فردا. يستفيد من البرنامج حوالي ٩٥ في المائة من الأسر التي تعاني الفقر الشديد ويُقدم البرنامج حوالة شهرية بقيمة ٢٠ دولارا لكل فرد من أفراد الأسرة، بالإضافة إلى قيمة ثابتة بواقع ٢٥ دولارا لكل أسرة، كما سيُغطي البرنامج التكاليف المباشرة للتعليم لـ ٨٧,٠٠٠ طفل.

ب- *إطلاق برنامج التغطية الواسعة للمساعدات النقدية (BCCT)* المعروف بالبطاقة التمويلية. وهذا برنامج مؤقت يُقدم مساعدة لمدة سنة واحدة للمستفيدين غير المشمولين ضمن البرنامج الوطني الحالي لدعم الأسر الأكثر فقرا أو مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ. وسيَحصل المستفيدون على تحويلات شهرية بقيمة ٢٥ دولار لكل فرد من أفراد الأسرة بالإضافة إلى ١٥ دولار لكل فرد يبلغ من العمر ٦٤ أو أكثر، على أن يقتصر الحد الأقصى لتلك المساعدات على ١٢٦ دولار لكل أسرة. ينتظر تمويل هذا البرنامج موافقة البنك الدولي.

ج- *تطوير سجل اجتماعي وطني متكامل.* سوف نقوم مستقبلًا، وتأسيسًا على المنصة الإلكترونية IMPACT، بتطوير سجل اجتماعي وطني متكامل (***المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية حزيران ٢٠٢٣***) يُحقق التآزر بين جميع برامج الحماية الاجتماعية ويعمل على تجنب الازدواج فيما بينها، كما سنُوسع نطاق تغطية برامج المساعدات الاجتماعية لتتطور بشكل تصاعدي ، بمساعدة البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة لتشمل برامج تستهدف فئات محددة من المجتمع – مثل الأسر التي تعولها النساء والأسر التي بها أفراد ذوي إعاقات شديدة، فهدفنا زيادة التغطية للمستفيدين منخفضي الدخل من ٩٥ في المائة من الفئات الأكثر فقرًا (يُمثلون ٢١ في المائة من اللبنانيين) إلى ١٠٠ في المائة من جميع اللبنانيين تحت خط الفقر الشديد (يُمثلون حاليًا ٤٥ في المائة من اللبنانيين)، وتحقيقًا لهذه الغاية، سيضع البرنامج حدًا للإنفاق ببرامجنا الكبرى- البرنامج الوطني الحالي لدعم الأسر الأكثر فقرًا و مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ و برنامج التغطية الواسعة للمساعدات النقدية. (معيار أداء)

المؤسسات المملوكة للدولة وقطاع الكهرباء

٢٠. نلتزم بإجراء إصلاحات شاملة بقطاع المؤسسات المملوكة للدولة لتحسين الجدوى التشغيلية والمالية والحد من المخاطر المالية العامة. ونضع ضمن أولويتنا تحديث الإطار القانوني وتقليل التكاليف المالية بشكل ملحوظ من خلال المساءلة والشفافية ومراقبة تلك الجهات، كما تشمل خطتنا التدابير الخاصة الآتية:

- *رفع مستوى الشفافية والمراقبة في المؤسسات المملوكة للدولة:* سوف نتواصل مع شركة مرموقة ومستقلة لإجراء مراجعة تشغيلية وتدقيق مالي لمؤسسة كهرباء لبنان، ومرفأ بيروت، ومطار بيروت، وكازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط ومشغلي الاتصالات وإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية- الريجي ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية ايلول ٢٠٢٣)***. وسوف تنتهي عمليات المراجعة وتنشر بنهاية شهر آذار ٢٠٢٣ ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية آذار ٢٠٢٣)***. وبالإضافة إلى ذلك، ولتقديم نظرة عامة حول القطاع، سوف نقوم بإعداد ونشر جرد شامل لكافة المؤسسات المملوكة للدولة وحساباتها المالية، بما في ذلك تلك التي تشرف عليها وزارة المالية والمؤسسات الأخرى التي تقع تحت وصاية الوزارات التنفيذية

ومصرف لبنان ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية آذار ٢٠٢٣)***، وسوف يشمل الجرد العام، والذي سوف يتم إجراؤه سنويًا، الحسابات المالية المجمّعة والمؤشرات التي سوف تفتح الباب أمام إجراء تحليل دقيق.

- *تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات المملوكة للدولة وترتيبات الملكية:* يعد الإطار القانوني الحالي للمؤسسات المملوكة للدولة قديم وغير مكتمل، ولا يحدد الملكية والمراقبة ووظائف رسم السياسات بشكل واضح. سوف نقوم بإعداد استراتيجية ملكية للمؤسسات المملوكة للدولة واعتمادها من مجلس الوزراء ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية آذار ٢٠٢٣)***. وسوف تشمل الاستراتيجية، التي ترتكز على خطة عمل ذات إطار زمني للإصلاح، من بين أمور أخرى ماهية ملكية الدولة لتلك المؤسسات وإطار حوكمة جديد والعلاقة بين الجهات الحكومية، وتكون بمثابة دليل إرشادي لتوقعات الحوكمة المؤسسية ورصد الأداء والإبلاغ والإفصاح. وبناء على تلك الاستراتيجية، سوف نقوم بإعداد واعتماد قانون جديد للمؤسسات المملوكة للدولة يتوافق مع المعايير الدولية ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية ايلول ٢٠٢٣)***، وسوف يتم فرز جميع الشركات المملوكة من الدولة، وتقسيمها إلى شركات من أجل (١) الاحتفاظ بها تحت إدارة الدولة ؛ (٢) أو تخصيصها أو (٣) تصفيتها ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية شهر آذار ٢٠٢٤)***.

٢١. نعتزم معالجة أوجه القصور التي طال أمدها في قطاع الكهرباء والتي كانت العائق الرئيسي أمام النمو وأثقلت كاهل المالية العامة. ظل قطاع الكهرباء يعمل وهو يعاني من أوجه قصور كبيرة لعقود طويلة، شهدت سوء الإدارة، والاعتماد على الفيول الباهظ التكلفة لتوليد الكهرباء، وتعريفة الكهرباء التي هي أدنى بكثير من التكلفة، وخسائر عالية في الشبكة والتحصيل. وأدت أوجه القصور تلك إلى نقص كبير في الإمداد، واعتماد المؤسسة على دعم كبير من الخزينة بلغ في المتوسط حوالي ٣% من الناتج المحلي الإجمالي في العِقد الماضي. وفي ظل الظروف الحالية، يمكن للمؤسسة توفير الكهرباء لمدة ٣ إلى ٤ ساعات يوميًا فقط، الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى الاعتماد على مولدات خاصة باهظة التكلفة. ولتحقيق هذا الغرض، أقر مجلس الوزراء خطة شاملة تهدف إلى وضع قطاع الكهرباء على مسار مستدام، مع ضمان خدمات كهرباء يُعتمد عليها ***(إجراء سابق)***. كما اعتمد البنك الدولي هذه الخطة التي تحتاج إلى طلب قرض آخر. وتقوم خطتنا على أربعة ركائز محورية تحتاج إلى معالجة فورية وبشكل متزامن:

- *زيادة وتنويع مصادر الطاقة.* يكمن هدفنا الفوري في زيادة الإمداد إلى ٨-٩ ساعات يوميًا، اعتمادًا على الكهرباء الإقليمية واستيراد الغاز من الأردن ومصر. كما (أبرمنا) اتفاقية مع الأردن لاستيراد متوسط فائض ٣٠٠ ميجاواط من الكهرباء الأردنية، أي ما يعادل ساعتين يوميًا من الإمداد الإضافي بالكهرباء. كما (وقعنا اتفاقية مدتها ١٠ سنوات) مع مصر لتوريد الغاز الطبيعي عبر خط الغاز العربي، وهذا بدوره سوف يسمح بتوليد إضافي يبلغ حوالي ٤٠٠ ميجاواط (أربع ساعات يوميًا) وعلى المدى المتوسط، سوف تقوم المؤسسة بإمداد الطاقة لمدة ١٦ إلى ١٨ ساعة يوميًا، من خلال البنية التحتية الحالية والمؤقتة عن طريق تغيير مزيج الطاقة نحو توليد طاقة بالغاز الأكثر كفاءة ومصادر الطاقة المتجددة، ومن خلال تشغيل محطتين جديدتين لتوليد الطاقة بمشاركة القطاع الخاص وخطة محتملة لمحطة ثالثة يمكن النظر فيها لاحقًا. ولتحقيق هذا الغرض، سوف نطلق مناقصة للمحطتين على أمل الحصول على استجابة جيدة من شركات دولية مرموقة تواصلت معنا مؤخرًا وبشروط تمويل مواتية محتملة. كما نستهدف زيادة إمداد الكهرباء ليصل من ٢٠ إلى ٢٤ ساعة بحلول عام ٢٠٢٥.

- *تحسين الأداء المالي والشفافية المالية بمؤسسة كهرباء لبنان.* تم تثبيت تعريفة الكهرباء بالليرة اللبنانية عند نفس المستوى منذ عام ١٩٩٤، وهناك حاجة ماسة إلى تعديل التعريفة لمعالجة الخسائر المالية الكبيرة للمؤسسة. ونعتزم اعتماد وتنفيذ منهجية تعريفة تحقق سعر استرداد التكاليف بحلول ٢٠٢٥. وفي هذا السياق، سوف تكون خطوتنا الأولى زيادة متوسط التعريفة الأساسية ليصبح ١٢ سنتاً أمريكيًا /كيلوواط-ساعة، في موعد لا يتجاوز [شهرين] بعد استيراد الغاز من مصر، أو استيراد الكهرباء من الأردن، ثم إلى ١٨ سنتاً أمريكيًا / كيلوواط ساعة بمجرد زيادة إمدادات الكهرباء. ولحماية الفئات الأكثر هشاشةً، لن تطبق التعريفة الجديدة على المستهلكين الذي يستهلكون أقل من ٣٠٠ كيلو واط-ساعة /شهريًا، وسوف نعتمد

أيضًا آلية مؤشر تعديل التعريفة لتعكس تقلبات أسعار النفط العالمية وسعر الصرف، مع مراجعة شهرية للتعريفات. وسوف تضع وزارة الطاقة والمياه (بالتشاور مع مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة المالية) آلية لإدارة السيولة (Cash Waterfall) التي سوف تحدد مكان إيداع التحصيلات النقدية للمؤسسة من مبيعات الكهرباء، وكيف سيتم تنفيذ المدفوعات.

- *تقليل خسائر النقل والتوزيع.* الخسائر الفنية وغير الفنية ثبتت عند حوالي ٤٠% من الكهرباء المولدة في عام ٢٠٢١. نعتزم تقليل هذه الخسائر إلى [٢٠] % بحلول عام ٢٠٢٦ من خلال خطة شاملة تتضمن: إعادة إنشاء مركز الرقابة الوطني في المؤسسة، وعودة حملات التخلص من التوصيلات غير القانونية، وتحسين دورة الفوترة والتحصيل، وتطبيق نظام البنية التحتية للقياس المتقدم، و الاستثمار في شبكة التوزيع.

- *تعزيز الحوكمة.* يعرقل إطار الحوكمة عمليات المؤسسة بشكل ملحوظ، إذ أنه يتسم بالتحديد غير الوافي للمسؤوليات والإبلاغ المحدود وغياب السلطة التنظيمية المستقلة والعديد من الفجوات على المستوى التشريعي. وفي سبيل تعزيز الحوكمة، سوف نجري وننشر تدقيق مالي لمؤسسة كهرباء لبنان ***(المعيار الهيكلي مستهدف بنهاية كانون الاول ٢٠٢٢)***، والقيام بمراجعة شاملة للقانون رقم ٤٦٢ وتأسيس هيئة تنظيمية للطاقة وتشغيلها بشكل كامل بحلول نهاية العام.

الحوكمة والشفافية ومكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب

٢٣. **نعتزم تكثيف جهودنا لتعزيز الحوكمة، ونظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب ومراقبة الفساد.** ندرك أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تحتاج إلى تعديل لتعزيز الشفافية والمساءلة واستقلالية المؤسسات الرئيسية. وسوف نقوم بإصلاح نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم إعادة هيكلة البنوك وجهود إدارة الإيرادات.

ولتحقيق هذا الغرض، وضعنا الآتي ضمن أولويتنا:

أ. إجراء دراسة تشخيصية للحوكمة، والتي سوف تقدم فهما متعمقا لمخاطر الحوكمة الأساسية والفساد ونقاط الضعف، وتحليل تأثير أبرز وظائف الدولة، وتقديم توصيات متسلسلة ومرتبة حسب الأولوية وخطة عمل. ولتسهيل إجراء تلك الدراسة ، طلبنا المساعدة الفنية من الصندوق وسوف نتأكد من أن خبراء صندوق النقد الدولي الداعمين لهذه الجهود قادرون على الوصول إلى النظراء المعنيين في القطاع العام، واستلام البيانات الرئيسية وإمكانية الاجتماع مع الأطراف المعنية بالمجتمع. وعند اكتمال الدراسة، سوف ننشر التقرير التشخيصي، إلى جانب خطة العمل، على الموقع الإلكتروني للحكومة (**المعيار الهيكلي لنهاية آذار ٢٠٢٣**)، وسوف ننفذ التوصيات الواردة بها بشكل فعال، والإبلاغ عن سير العمل بشكل دوري.

ب. *تدعيم فاعلية الإطار القانوني ومؤسسات مكافحة الفساد،* سنضمن أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المعتمدة في عام ٢٠٢٠ يتم تنفيذها بشكل فعال، وأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعمل بكامل طاقتها، من خلال تعيين أعضائها، ومن خلال ضمان عملها الفعال باستقلالية وشفافية وبموارد مالية وبشرية مناسبة. كما سنقوم أيضًا بتعديل القانون رقم ١٨٩ المتعلق بالإعلان عن الأصول والمصالح الأخرى وقمع الإثراء غير المشروع للتأكد من أن الإقرارات تتطلب إدراج معلومات عن جميع الأصول والمصالح المملوكة بشكل قانوني محليًا وخارجيًا لأي مسؤول حكومي رفيع المستوى ولأفراد عائلته. وبالإضافة إلى ذلك، سوف نضمن إمكانية وصول الجمهور عبر الإنترنت إلى المعلومات الواردة في

إقرارات الأصول والمصالح المقدمة من هؤلاء المسؤولين. وسوف تتبع تعديلات القانون رقم ١٨٩ أفضل الممارسات الدولية مثل المبادئ العامة ذات الصلة لدول مجموعة العشرين وأدلة أفضل الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يستهدف برنامجنا سن تشريعات لتعزيز نزاهة واستقلالية القضاء بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وتوصيات الدراسة التشخيصية للحوكمة (**المعيار الهيكلي *مستهدف بنهاية* كانون الاول ٢٠٢٣**).

ج. *إصلاح تشريعات السرية المصرفية بما يتوافق مع المعايير الدولية **(إجراء سابق)***، والذي يعد أمرًا ضروريًا لمكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي والفساد والجرائم المالية الأخرى. كما يعد الوصول إلى المعلومات المصرفية عنصرًا هامًا في استراتيجيتنا لإعادة هيكلة البنوك، وذلك لأهمّيته أيضًا في عمليات مراجعة مصرف لبنان والجهات العامة الأخرى، ومراقبة تنفيذ تدابير الرقابة على رأس المال وتحديد المودعين المحميين في سياق معاودة النشاط ومعالجة الأوضاع. ولتحقيق هذا الغرض، قمنا بمراجعة وتعديل قانون عام ١٩٥٦ المتعلق بالسرية المصرفية لتقديم وصولٍ مباشرٍ مناسبٍ لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والإدارية، والإفصاح الشامل، وتبادل المعلومات بين السلطات المعنية، وإلغاء الحسابات المرقمة والمجهولة الهوية، وإنشاء سجل حساب مصرفي مركزي. ولضمان التنفيذ الكامل، قمنا أيضًا بتعديل التشريعات القطاعية بشأن إدارة الضرائب، وBCC، وNGDI، وإنفاذ القانون، والسلطة القضائية لتحديد آلية وصولهم إلى المعلومات المصرفية.

د. *تعزيز فاعلية مكافحة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب والإطار القانوني لهما*. وبخلاف السرية المصرفية، سوف تركز جهودنا على إصلاح إطار الحوكمة لهيئة التحقيقات الخاصة وإعداد إطار قانوني وتشغيلي للامتثال بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الانتشار. وسوف نضمن أن تكون المعلومات حول حقوق الملكية متاحة في الوقت المناسب، ويشمل ذلك الإفصاح عنها للجمهور، لتسهيل أطر مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب ومكافحة الفساد الفعالة وتحسين الشفافية والمساءلة في مجالات رئيسية أخرى مثل المشتريات وسياسة المنافسة وحماية حقوق الملكية. كما سنعزز الإشراف على البنوك القائم على إدارة المخاطر، وسوف نشجع التطبيق الفعّال لتدابير مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب الوقائية التي تتبناها البنوك ومؤسسات الإبلاغ الأخرى والسلطات المعنية، ويشمل ذلك التركيز على الأشخاص البارزين سياسيًا والتدفقات المالية غير العادية عبر الحدود.

إصلاحات هيكلية أخرى

٢٣. **سوف نقوم بتطبيق إصلاحات شاملة للمعاشات التقاعدية من أجل تعزيز التغطية والإنصاف ووضع نظام التقاعد على أسس أكثر استدامة.** يجب النظر في خيارات الإصلاح التي قد تشمل برامج التقاعد العامة والخاصة. ففي النظام العام، سوف يشمل الإصلاح رفع سن التقاعد، وإلغاء التقاعد المبكر، وفصل المعاشات التقاعدية عن الأجور في القطاع العام، وربط حقوق المتقاعدين بمعدّلات التضخم بدلاً من الأجور. وسيتم تخفيض المضاعف (multiplier) أو حتى إزالته فيما يخص القطاع العسكري على وجه التحديد. أما في القطاع الخاص ، ستشمل الإصلاحات رفع سن التقاعد ومساهمة اجتماعية من شأنها أن توفر مزايا ما بعد التقاعد بما في ذلك تمديد التأمين الطبي بعد التقاعد، وتوفير حد أدنى للأجور قائم على الاشتراكات، ونظام تقاعد غير قائم على الاشتراكات لجميع المواطنين تموله الضرائب.

تمويل ومراقبة البرنامج

٢٤. **ودعمًا لهذا البرنامج وقدرتنا على تحمل الديون طويلة الأجل، فقد حصلنا على تمويل طويل الأجل من شركائنا الدوليين.** وعلى وجه الخصوص، فقد حرصنا على أن يتم تمويل البرنامج بالكامل للأشهر

الاثني عشر الأولى من المانحين الدوليين بشروط ميسرة، وإكمال إعادة هيكلة الديون، مع وجود احتمالات جيدة للتمويل لبقية مدة البرنامج.

٢٥. **برنامج المراقبة**. سوف يُراقب سير عمل تنفيذ السياسات التي تندرج تحت هذا البرنامج من خلال معايير أداء كمية ربع سنوية وأهداف إرشادية(Indicative targets). وقد وضح ذلك بالتفصيل في الجداول XX مع تعريفات في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.